

ظاهرة النزوح الداخلي وتأثيرها على كفاءة مخرجات منظومة التعليم العالي: دراسة إستطلاعية تحليلية لآراء عينة من الطلبة النازحين إلى كلية الإدارة والإقتصاد

الجامعة المستنصرية

المحاسب القانوني د. أسيل جبار عنبر

بغداد - جمهورية العراق

aseeljabar@yahoo.com

المستخلص :

يمثل النزوح الداخلي هاجساً يتصدر إهتمام الجميع في وقتنا الراهن لما يطرحه من تحديات لها تأثير كبير على كفاءة مخرجات التعليم العالي. ويهدف البحث إلى التعرف على النظام التعليمي وفلسفته وعناصره وأنماطه، وتوضيح ظاهرة النزوح الداخلي ومسبباتها وآثارها الاجتماعية، مع تسليط الضوء على ما تسببه من تأثير جلي على المنظومة التعليمية وإجراء استطلاع لواقع النزوح، والخروج بالإستنتاجات والتوصيات على وفق الإجابة على التساؤلات التي تضمنتها مشكلة البحث، ومن ثم إعادة النظر في التخطيط المستقبلي ضمن نطاق منظومة التعليم العالي بالاعتماد على البيانات والمعلومات التي تم جمعها من كل من الدراسات المكتبية والدراسات الميدانية السابقة وأيضاً من الإحصاءات عن طريق إعداد إستبيان تألف من جزأين يمثل الجزء الأول المعلومات العامة لأفراد عينة البحث، أما الجزء الثاني فيتكون من محورين رئيسيين انتظمت تحتها (٨) فقرات لجمع البيانات من عينة عشوائية للطلبة النازحين إلى كلية الإدارة والإقتصاد/الجامعة المستنصرية ولجميع المراحل للدراسة الأولية وبحجم عينة (٦٠) طالباً وطالبة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بإستعمال البرنامج الإحصائي SAS - Statistical Analysis System (2012) في تحليل البيانات لدراسة تأثير العوامل المختلفة، وقورنت الفروق المعنوية بين النسب المئوية بإستعمال اختبار مربع كاي (χ^2 - Chi-square) كما استعمل اختبار T للمفاضلة بين المتغيرات، كذلك فقد حللت النتائج إحصائياً بإستعمال مربع كاي (X^2) Qi-square، وقد تم التوصل إلى جملة من الإستنتاجات من أبرزها الافتقار لوجود قاعدة بيانات رصينة يمكن عن طريقها الكشف عن العدد الحقيقي للنازحين الداخليين من

أساتذة تدريسيين وطلبة، مما يؤدي إلى عدم الاحتفاظ بإحصائية حقيقية وكاملة يمكن الرجوع إليها عند التخطيط للمستقبل، كما تم عرض حزمة من التوصيات من أهمها ضرورة تشكيل لجنة مختصة تتبنى آلية واضحة لتقويم ومراقبة العملية التعليمية في ظل النزوح الداخلي لقياس مدى جودة وفعالية مخرجات المنظومة التعليمية والحكم على كفاءتها.

Abstract

Internal immigration is a concern tops everyone's attention at the present time, including posed challenges have a significant impact on the efficiency of outputs of higher education. The research aims to identify the educational system and philosophy, elements and patterns, and to clarify the phenomenon of internal displacement and its causes and social impact, with the highlight of what caused the apparent impact on the educational system with conducting a survey of the reality of displacement and then go out the conclusions and recommendations in accordance with the answer to the questions contained in the research problem , and then reconsidered in future planning within the higher education system, depending on the data and information collected from each of the office the previous field studies and also from the statistics by preparing a questionnaire consisted of two parts represent the first part of public information for members of the research sample, Part the second consists of two main axes are arranged below them (8) paragraphs to collect data from a random sample of students displaced to the College of Management and Economics / Mustansiriya University and all stages of the preliminary study and the size of the sample (60) students, and in the light that has been collecting and analyzing data and test hypotheses using statistical program Statistical Analysis System -SAS (2012) in the data to study the effect of different factors analysis, and compared the moral differences between the percentages using chi square test (Chi-square χ^2) also used the test T for a trade-off between the variables, as well as it has analyzed the results statistically using Chi-square (X²) Qi-square, It has been reached a number of conclusions from the most prominent of the lack of a solid data from which to disclose the actual number of internal displaced teachers of professors and students of the base, which affects the failure to keep true and complete statistic can refer to when planning for the future, Was also presented a package of recommendations include the need to form an ad hoc committee to adopt a clear mechanism to evaluate and monitor the educational process in light of internal displacement to measure the quality and effectiveness of the educational system outputs and judged on their efficiency.

مقدمة :

بات الوصول إلى المجد العلمي في وقتنا الراهن صعب المنال في ظل ما تشهده البلاد من حالات نزوح متسارعة ومتزايدة بشكل مخيف نتيجة للحروب وويلاتها والفتن الطائفية والعنصرية التمييزية، وكذلك غزو التنظيمات الإسلامية الطارئة، والتي أدت إلى إنتقال عدد كبير من السكان (ومنهم الأساتذة والطلبة) من مناطق سكناهم التي غادرها الاستقرار ورحلت عنها الطمأنينة إلى مناطق إيواء جديدة تحفظ حياتهم وكرامتهم، وتوفر لهم مساحات آمنة للتعلّم والتعليم، فضلاً عن منحهم أملاً بإكمال المسيرة العلمية بأعلى درجات الكفاءة والفاعلية، مما التى بظلاله على مستويات تحقيق التعليم بالجودة المطلوبة.

في ضوء ما تقدم، ولتحقيق الأهداف التي انطلق منها البحث فقد قُسم على أربعة مباحث تناول اولهما المنهجية العلمية للبحث التي ضمت (مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضيته والمنهج الذي يقوم عليه، فضلاً عن أساليب جمع البيانات، وكذلك مخطط البحث)، في حين ناقش ثانيهما الجانب النظري للبحث، اما ثالثهما فقد خصص لبيان الجانب التطبيقي عن طريق إستطلاع وتحليل النتائج وفق إستبيان مُعد لغرض البحث، وجاء رابعهما لعرض الإستنتاجات والتوصيات التي توصلت اليها الباحثة.

كلمات مفتاحية: منظومة التعليم العالي، النزوح الداخلي، الأساتذة، الطلبة

١ - المبحث الاول: منهجية البحث :

يتناول هذا المبحث عرضاً لمنهجيته التي تستند إلى إطار البحث العلمي متضمنة مشكلة البحث وأهميته وأهدافه وفرضياته ومنهجه، فضلاً عن أساليب جمع البيانات ذات الصلة بموضوع البحث وكذلك مخطط البحث، وكما يأتي:-

١-١ مشكلة البحث: يُعد النزوح الداخلي من الموضوعات التي تشكّل عقبة تقف بوجه عجلة نمو منظومة التعليم العالي، ويمكن بلورة مشكلة البحث عن طريق طرح مجموعة من التساؤلات الآتية:

١- ما واقع منظومة التعليم العالي في ظل عمليات النزوح الداخلي؟ وما التحديات التي تواجهها للحفاظ على كفاءة مخرجاتها؟

- ٢- هل يؤثر النزوح الداخلي على الدور الحيوي للمنظومة التعليمية وأهمية استمرارها بأداء مهامها بشكل متكامل ومناسب لتنمية النهضة الحضارية والأكاديمية، وتطوير الإمكانيات والقابليات لخدمة المسيرة التعليمية؟
- ٣- هل تمتلك المؤسسات التعليمية قاعدة بيانات خاصة بأعداد الأساتذة والطلبة النازحين للوقوف على دقة وصحة العدد؟
- ٤- هل تتوفر لدى المؤسسات التعليمية خطة وآلية محددة لإحتواء حالات النزوح الداخلي للأساتذة والطلبة وبما يضمن جودة العملية التعليمية وكفاءة مخرجاتها لإشغال فرص العمل بفاعلية؟
- ٥- هل تمتلك المؤسسات التعليمية موارد مالية كافية للتصدي لأزمة النزوح الداخلي واستيعاب الطلبة النازحين وإحتياجاتهم من متطلبات العملية التعليمية؟
- ٢-١ **أهمية البحث:** يكتسب البحث أهميته من أهمية ظاهرة النزوح بشكل عام والنزوح الداخلي بشكل خاص وما تسببته به من إهتمام كبير من لدن المختصين وإنعكاسها على كفاءة المنظومة التعليمية، فضلاً عن محاولته مساعدة القائمين على العملية التعليمية في معرفة مدى تأثير ظاهرة النزوح الداخلي على كفاءة منظومة التعليم العالي (من وجهة نظر الطلبة ممن كانوا ضحيتها) لتشكّل تغذية راجعة تسهم في وضع دراسة تقييمية شاملة لخطتها وسياساتها المنفذة من قبلها ونواتجها المتحققة لضمان تجاوز هذه الظاهرة الخطرة، وتتبع أهمية البحث كذلك من سعيه الجاد للإسهام في إثراء المكتبة العلمية والمهنية بموضوعة تتصف بندرتها بين البحوث والدراسات المتراكمة عبر السنين.
- ٣-١ **أهداف البحث:** يسعى البحث إلى تحقيق الآتي:
- ١- البحث في النظام التعليمي وفلسفته وعناصره وأنماطه، وتوضيح ظاهرة النزوح الداخلي ومسبباتها وآثارها الاجتماعية، مع تسليط الضوء على ما تسببه من تأثير جلي على المنظومة التعليمية في جمهورية العراق.
- ٢- إجراء دراسة إستطلاعية تحليلية لأراء عينة من الطلبة النازحين من جامعات جمهورية العراق إلى كلية الإدارة والإقتصاد/ الجامعة المستنصرية، وعرض وتحليل إجاباتهم عن طريق إستبيان مُعد لهذا الغرض.
- ٣- مناقشة وتفسير النتائج والخروج ببعض الإستنتاجات والتوصيات التي من شأنها تقديم الإفادة في التخطيط المستقبلي ضمن نطاق منظومة التعليم.

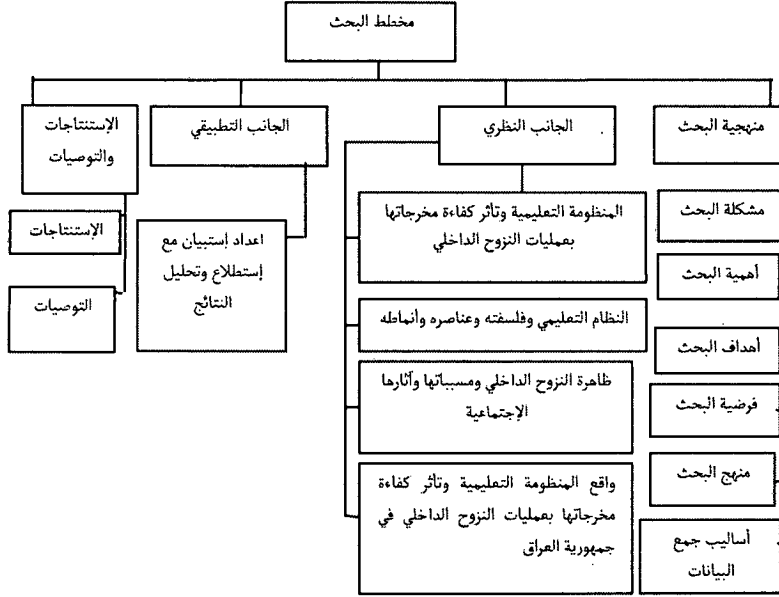
١-٤؛ فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها (وجود فوارق معنوية بين مستوى الطلبة والأساتذة التدريسين النازحين وغير النازحين).

١-٥ منهج البحث: يتبع هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي، والذي يعتمد على دراسة الظاهرة ويهتم بوصفها وصفاً دقيقاً ويُعبر عنها تعبيراً كيفياً أو كمياً، فالتعبير الكمي يعطي وصفاً رقمياً يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها أو درجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى، والتعبير الكيفي يصف لنا الظاهرة ويوضح خصائصها، بهدف تنظيم المعلومات وتصنيفها، ومن ثم الوصول إلى النتائج وتحليلها وتفسيرها وإستخلاص بعض التوصيات.

١-٦ أساليب جمع البيانات: تم الإعتماد في مناقشة الإطار النظري للبحث على ما متوافر من كتب وأطاريح ورسائل عربية وأجنبية ومقالات منشورة وغير منشورة، وكذلك القوانين والوثائق الرسمية ذات الصلة بموضوع البحث، علاوةً على الإستعانة بالبحوث والدراسات المنشورة على الشبكة الدولية (الإنترنت)، فيما تم التركيز في الجانب التطبيقي على القيام بدراسة استطلاعية تحليلية لأراء عينة من الطلبة النازحين من الجامعات داخل جمهورية العراق إلى كلية الإدارة والإقتصاد/ الجامعة المستنصرية، فضلاً عن الإحصاءات التي تم الحصول عليها من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والجهات المستضيفة لهم للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥.

١-٧ مخطط البحث: يصور الشكل (١-١) أدناه مخطط البحث بجانبه النظري والتطبيقي، وكما في التقسيم الآتي:-

الشكل (١-١) مخطط البحث



المصدر: إعداد الباحثة

٢- المبحث الثاني: المنظومة التعليمية وتأثر كفاءة مخرجاتها بعمليات النزوح

الداخلي :

٢-١ النظام التعليمي وفلسفته وعناصره وأنماطه :

٢-١-١ التعليم العالي من حيث المفهوم والأهمية:

يُعد التعليم العالي الركيزة الأساس لتحقيق التنمية المستهدفة في مختلف أبعاده (الإقتصادية والاجتماعية) ورافداً مهماً للنمو والتقدم، فضلاً عن كونه مجالاً للإستثمار في التنمية البشرية، كما يُعد مصدراً رئيساً لتلبية إحتياجات مختلف مؤسسات الأعمال بالقوى العاملة للنهوض بها وتعزيز دورها التنموي (أحمد، بدون سنة: ٢)، وقد أضحت التعليم العالي الأداة الفاعلة في تطوير المجتمعات والنهوض بها مقارنةً بما كان عليه الوضع في العقود القليلة الماضية وذلك لما تتطلبه التقانات الحديثة من مستوى علمي وبحتي متميز، كما أصبح التعليم العالي يشكل أيضاً مورداً إقتصادياً هاماً لا يُستهان به في دعم الإقتصاد الوطني للدولة (طرابلسية، ٢٠١١: ٢٧) وهو ليس لإرتقاء الفرد بمجتمعه، بل هو وسيلة للتطور والتقدم والنمو في كل مجتمع وفي جميع حقوله (الفرق، ٢٠٠٤: ١). ويحظى التعليم العالي بعناية

فائقة ومتزايدة من قبل الإدارات الدولية والحكومية على حدٍ سواء نتيجةً لإزدياد الوعي بدوره وأثره في مستقبل الشعوب والأفراد(علي، ٢٠١٢: ١)، كما إن له دور فاعل ومؤثر في رفع مستوى منتجه التعليمي بما يتناسب مع متطلبات المجتمع (الربيعي، ٢٠١٠: ٤)، وقد تعددت التعريفات التي أحاطت به، إذ يُعرّفه بعضهم(عنبر والعمّار، ٢٠١٥: ٨) بأنه "العملية التي يتم عن طريقها إكساب الطالب مجموعة من المعارف والمهارات العلمية والمهنية اللازمة لتطوير إمكانياته وقدراته وبما يضمن توفير قوى عاملة متعلمة وقادرة على مواكبة مستلزمات ومتطلبات سوق العمل وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع"، بينما يُعرّفه بعضهم الآخر(العتيبي، بدون سنة نشر: ٤) بأنه "كل أنماط التعليم وأنواعه التي تلي المرحلة الثانوية وتقدمه الجامعات والكليات الجامعية والكليات المتوسطة والمعاهد والأكاديميات للحصول على شهادات الدبلوم أو الشهادة الجامعية أو الدرجات الجامعية لما فوق الشهادة الجامعية"، ويُعرّف أيضاً بأنه "عملية توفير خدمة التعليم لعدد كبير من الأفراد يتم تقسيمهم على مجموعات متعددة من خلال مجموعة من الأفراد المتخصصين(خبراء، مدرسين) بإستعمال وسائل وأدوات مختلفة في طبيعتها في مكان ما وفي موقع جغرافي معين يلتقي فيه الجميع في زمن ما يتم تحديده وجدولته سابقاً"،(عبد الرحمن وآخرون، بدون سنة نشر: ٤). إن النظرة المدققة لما سبق من تعريفات تقود الباحثة إلى إمكانية استخلاص مجموعة سمات عامة للتعليم العالي، من أهمها:

- ١- إنه عملية يتم عن طريقها توفير خدمة التعلم لعدد كبير من الأفراد في زمن ما محدد ومجدول مسبقاً وبواسطة مجموعة من المتخصصين.
- ٢- يعمل على إكساب الأفراد كم من المعارف والمهارات العلمية والمهنية اللازمة بإستعمال وسائل وأدوات مختلفة في طبيعتها في مكان ما وفي موقع جغرافي معين.
- ٣- يضمن توفير قوى عاملة متعلمة وقادرة على مواكبة مستلزمات ومتطلبات سوق العمل، وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع.

مما تقدم، يمكن للباحثة تعريف مصطلح(التعليم العالي) إجرائياً ولأغراض البحث الحالي بأنه "الإطار الذي يضم مجموعة من المعايير والأساليب والطرائق اللازمة لإيصال المعارف والمهارات والخبرات الجديدة إلى مجموعة غير محددة من الأفراد

من أجل بنائهم وتنمية قدراتهم استعداداً لمواجهة متطلبات العمل وتحقيق مستوى تطلعاتهم وبما يخدم إحتياجات المجتمع".

ويشير (الرشيد، ١٩٨٨: ١٧٦) بأن التعليم العالي بات يمثل سلاحاً وميداناً للصراع الدولي، ولعلنا في الوطن العربي أحوج ما نكون إلى مراجعة نظمنا التعليمية وإصلاحها خصوصاً وإننا نواجه الكثير من التحديات الخارجية والداخلية التي تهدد أمتنا ووجودنا لإستشراف المستقبل وكشف إتجاهاته وتحديد مساراته معتمدين التعليم أداة لتعبيد الطريق أمام مستقبل الأمة العربية والإسلامية (ستراك، ٢٠٠٨: ٩٧).

٢-١-٢ عناصر منظومة التعليم العالي: يمثل التعليم العالي آخر مراحل النظام التعليمي في المجتمع، وإن أي نظام مهما كان حجمه ونوعه يتكون من ثلاث عناصر رئيسة لا يُبنى من دونها وهي (المدخلات والعمليات والمخرجات)، وهكذا هو الحال في التعليم أيضاً، إذ إنه يمثل نظاماً يتكون مما يأتي:

١- المدخلات: وتتضمن الموارد البشرية والمادية التي تستعملها المؤسسات التعليمية بصورة مباشرة أم غير مباشرة، وتضم بين ثناياها العديد من العناصر منها (رسالة المؤسسة وأهدافها ومهامها، الطلاب، الخطط والبرامج الدراسية، الموارد المادية، المكتبات ومصادر المعلومات).

٢- العمليات: وتمثل مجموعة من الأنشطة التي يتم ممارستها من قبل المؤسسات التعليمية، لغرض تحويل المدخلات إلى مخرجات وفق ما تستند إليه من غايات، وتتضمن العمليات مجموعة من العناصر، منها (عمليات التعليم والتعلم، المناهج).

٣- المخرجات: وتمثل نتائج العمليات على العناصر التي تم إدخالها سابقاً، وتتضمن المخرجات العديد من العناصر، منها (الطلبة الخريجون، الدراسات والبحوث المنشورة، النجاح)، (عنبر والعمّار، مصدر سابق: ٩).

وعن طريق عناصر النظام التعليمي أعلاه يمكن الحكم على كفاءة النظام من خلال العلاقة بين مدخلاته ومخرجاته التي تأتي من مدى توافر العمليات التشغيلية المتمثلة بوسائل التعليم المختلفة (كالمناهج الدراسية والمختبرات المحاسبية والتطبيقات الميدانية، فضلاً عن توافر الملاك التعليمي المؤهل للقيام بذلك)، كما يمكن الحكم على فاعلية النظام عن طريق العلاقة بين المخرجات والأهداف التي يبغى النظام

تحقيقها من خلال توفير الملاكات المحاسبية الأكاديمية والمهنية ومدى قدرتها على تحقيق أهداف النظام (قطناني وعويس: بدون سنة نشر، ٢-٣).

١-٢-٣ أنماط تقديم التعليم العالي: تتنوع أنماط الدراسة التي توفرها مؤسسات التعليم العالي كافة من أجل تلبية حاجة جميع شرائح المجتمع، ومن أبرز هذه الأنماط ما يأتي (دليل حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، ٢٠١٣: ٣٦-٣٨):

١- الإلتزام: يتفرغ الطالب بمقتضاه تفرغ كلي لحضور المحاضرات والدروس العملية، على ألا يقل حضوره عن (٧٥%) من محاضرات المواد الدراسية لكل مقرر، ويتم تقديم الدراسة بنمط الإلتزام بالطرائق الآتية:

✍ التعليم التقليدي: وهو التعليم النظامي الذي يتم في وجود المتعلم ضمن منظومة تعليمية متكاملة، تشمل على العناصر الأساس للعملية التعليمية من وجود الاتصال المباشر بين المعلم والمتعلم أو بين المتعلمين أنفسهم داخل مقرات المؤسسة التعليمية وبنفس البعد الزمني.

✍ التعليم الموازي: هو نمطاً أكاديمياً جديداً يتضمن إتاحة الفرصة للالتحاق بإحدى الكليات المرغوبة التي لم يتم قبول الطالب فيها، وذلك مقابل رسوم مالية تختلف قيمتها من تخصص لآخر.

٢- التعليم عن بعد: تستخدم فيه وسائل وتقنيات إلكترونية في العملية التعليمية وإدارة التفاعل بها، وتتصف بانفصال المعلم عن المتعلم، والمتعلمين عن بعضهم البعض، والمتعلمين عن مصادر التعلم، ويكون الانفصال اما بالبعد المكاني خارج مقرات المؤسسة التعليمية وبالبعد الوقتي لزمان التعلم أو بأحدهما، ويتم من خلال التعليم عن بعد نقل البرامج التعليمية من مواضعها في حرم المؤسسة التعليمية إلى أماكن متفرقة جغرافياً، ويهدف إلى جذب طلاب لا يستطيعون تحت الظروف العادية الاستمرار في البرامج التعليمية التقليدية، وقد بدأ استخدام التعليم عن بعد في بعض الجامعات الأوروبية والأمريكية في أواخر السبعينيات الميلادية التي كانت تقوم بإرسال مواد تعليم مختلفة من خلال البريد للطالب، وكانت هذه المواد تشمل على الكتب، وشرائط التسجيل، وشرائط الفيديو، كما كان الطالب بدوره يقوم بإرسال واجباته الدراسية باستخدام نفس الطريقة، وكانت هذه الجامعات تشترط حضور الطالب بنفسه لمقر الجامعة لأداء الاختبار النهائي الذي بموجبه يتم منح الشهادة

للطالب، ومن ثم تطور الأمر في أواخر الثمانينيات الميلادية ليطم عن طريق قنوات متعددة، وكانت هيئة الإذاعة البريطانية (BBC) رائدة في هذا المجال (W. Ryan, C.Micheal, ٢٠٠٤: ٢٩)، وفي أوائل التسعينيات الميلادية ظهرت شبكة المعلومات بقوة كوسيلة اتصال بديلة سريعة وسهلة ليحل البريد الإلكتروني محل البريد العادي في إرسال المواد والواجبات، وفي أواخر التسعينيات الميلادية وأوائل القرن الحالي ظهرت المواقع الإلكترونية التي تقدم خدمة متكاملة للتعليم عن طريق شبكة المعلومات، وهي الخدمة التي إشمطت على المحتوى التعليمي الذاتي، فضلاً عن إمكانات التواصل والتشارك مع زملاء الدراسة عن طريق ذات الموقع أو البريد الإلكتروني، وحدثاً ظهرت الفصول التفاعلية التي تسمح للمعلم أو المحاضر أن يلقى دروسه مباشرة على عشرات الطلاب في جميع أنحاء المعمورة من دون التقيد بالمكان، بل وتطورت هذه الأدوات لتسمح بمشاركة الطلاب بالحوار والمداخلة (National Staff Development Concil 2001 :67)

٢-٢ ظاهرة النزوح الداخلي ومسبباتها وأثارها الإجتماعية

٢-٢-١ النزوح الداخلي والعوامل المسببة له: يشكّل النزوح الداخلي اليوم واحداً من أقدس التحديات الإنسانية، فأثره الذي يصعب (إن لم يتعذر تماماً قياسه) لا يقتصر على الملايين العديدة من النازحين داخلياً (الذين لا يُعرف عددهم بشكل واضح ودقيق، ولا يابه أحد لحالهم أو لإحصائهم)، بل وأيضاً على ما لا يُعد ولا يُحصى من الأسر والمجتمعات المحلية المضيفة وتلبية احتياجاتهم من الحماية والمساعدة التي كثيراً ما تتم في غيبة أي سلطات وطنية تنهض بمسؤولياتها في هذا الصدد والتي تتطلب جهداً هائلاً ومنسقاً من جانب المجتمع الدولي الإنساني كله.

وما من شك في إن درجة استضعاف المدنيين كثيراً ما تتفاقم إذا ما نزحوا، فالنازحون يُحرمون بالتأكيد، وبشكل موجه في كثير من الأحيان، من بيئة معيشتهم العادية من حيث الأمن والمأوى ومصادر الطعام والمياه وسبل الرزق ونُظُم دعم المجتمعات المحلية، وهذا الحرمان يعوق بشدة قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساس، علاوةً على أن النازحين داخلياً عادةً ما تكون لديهم احتياجات معينة من الحماية (كالينبرغر، ٢٠٠٩: ١٢٠)، إذ يفر الأشخاص من منازلهم بسبب ما تتعرض له حياتهم من تهديدات مباشرة من قبيل النزاعات المسلحة أو العنف أو التمييز أو التخويف، واختيار النزوح عن المنزل العائلي هو قرار مؤلم تكتنفه هالة من الشك حول ما

يخبئه المستقبل، ولا يتخذ مثل هذا القرار ببساطة فهو يعرض الأشخاص لأضرار بدنية وبؤس وفقدان سبل عيشهم العادية والإنفصال عن أحبائهم، كما يهجر الناس منازلهم بسبب الأخطار التي تهدد أسباب كسب عيشهم، وقد يؤدي القتال وإنعدام الأمن إلى إستحالة سبل كسب الرزق أو حصولهم على الخدمات الأساس لكونهم لم يعودوا قادرين على العمل في حقولهم أو بيع منتجاتهم أو الوصول إلى الأسواق، ويمكن أن يعرفلا سبل حصولهم على الرعاية الصحية، وإمدادات المياه، والتعليم، وغيرها من الخدمات الأساس (غوسينغ، ٢٠٠٩، بدون صفحة). وبالبحث عن معنى كلمة (النزوح - immigration) في معجم اللغة الانكليزي، يتضح بأنها تعني (الانتقال) أو (ترك المكان المعتاد)، كما أستعملت عبارة (Internal Displaced Person) في القانون الدولي ومختصرها (IDPs) لتشير إلى الأفراد الذين انتقلوا من أماكن إقامتهم وتركوا مناطقهم الأصلية إلى مناطق أخرى داخل حدود دولتهم خوفاً من النزاعات والحروب الأهلية، أو بسبب إنتهاك حقوقهم الأساس، أو حماية لأنفسهم من الكوارث الطبيعية، وقد أستعملت بعض الترجمات العربية تعبير "التشرد الداخلي" أو كلمة "نازحين" لتعريف مصطلح (IDPs)، والحقيقة إن كلمة (نازحين) هي الأكثر مطابقة للترجمة، لأن المتشرد يُعرف قانوناً بالشخص الذي لا يُعرف له مكان إقامة، أو عنوان محدد (<http://pen-sy.com/d/modules.php>)، وخلافاً للاجئين الذين فروا عبر الحدود ومن ثم لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي، لا يزال النازحون مواطنون في بلدهم وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونية عن حمايتهم ورعايتهم (مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي، ٢٠١٠). وفي جمهورية العراق، وعلى الرغم من أن النزوح والتهجير القسري فيها بشكل عام ليس بجديد، إنما له جذوره الممتدة منذ منتصف القرن الماضي من تهجير الكورد وضحايا سياسات التعريب والتغيير الديموغرافي والنازحين من المدن والقصبات والقرى الحدودية نتيجة الحروب وتجنيف الأهوار، إلا ان النزوح الذي حصل عام ٢٠٠٦ ونزوح الأقليات (خاصةً الشبك والإيزيديين في عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠) ونزوح عام ٢٠١٤) كان ذا طابع خاص ومهدد للسلم المجتمعي بشكل خطير، وتأتي خصوصية النزوح هذه من جملة المقدمات والعوامل المسببة له، قسم من تلك العوامل يتعلق بالظروف الإقتصادية والسياسية وطبيعة نظام الحكم ونتائج الحرب قبل عام ٢٠٠٣، تلك العوامل التي خلقت هوة بين السلطة والفرد والتي أنشأت لديه

عقدة الخوف من السلطة وانعدام الشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع والمال العام، فضلاً عن الحصار الإقتصادي الذي ضرب البنية التحتية وغير الكثير من القيم الإجتماعية التي كانت سائدة، وفقدان البلد للكثير من الكفاءات، وتدهور قطاع الزراعة والصناعة والتعليم ونفسي الأمية والجهل، بينما يتعلق القسم الثاني بالتغيرات التي صاحبت الإجتياح الأمريكي لجمهورية العراق بعد عام ٢٠٠٣ وطبيعة نظام الحكم والدستور الذي فشل في بلورة فلسفة واضحة للدولة العراقية وخلق هوية وطنية جامعة لمكوناتها، كما لم يتوفق في الموازنة بين إنشاء الهياكل الإدارية وبين قدرة تلك الهياكل في تقديم الخدمات للمواطنين، أما القسم الثالث والمهم فيتعلق بالأجندات التي استهدفت تفكيك النسيج المجتمعي للدولة العراقية وتمزيق وحدته وزرع الكراهية والعداء بين فئاته والتمييز بينهم على أساس الإنتماء الطائفي أو العرقي أو الديني (حسن، ٢٠١٥: ٤-٥). إن تلك التغيرات الديموغرافية ستضع البلاد في أزمات أخرى لاحقة إذا ما استمرت على النحو الجاري، وستتغير هوية الشعب برمته ونكون بهذه الصورة أشبه ما نكون بحال إبادة، كما إننا بمواجهة آثار زلازل مجتمعية قيمة ليست سهلة المعالجة، فنحن أمام إنقسامات وحالات هلع ورعب من الآخر وتجربة مريرة لا توصف أهوالها إنسانياً.. ولا يمكننا أن نمحوها بقرار أو بدعم لا يرقى لفئات لا يسد رمق المنهكين ولا يمنع عنهم متغيرات طقس لا حراً ولا برداً.. فما بالنا والمؤثرات الجارية أكثر اندحاراً ومأساوية من الطقس!

(<http://www.somerian-slates.com>).

٢-٢-٢ الآثار الإجتماعية للنزوح الداخلي: لا يختلف إثنان على إن النزوح (داخلياً كان أم خارجياً) لا يقتصر على الخروج من الموقع مادياً بل يخلف آثاراً إجتماعية سلبية لا حصر لها على مختلف نشاطات الحياة العادية، ومن أهم هذه الآثار ما يأتي (الهييتي، ٢٠١٥: ٢٠):

- ١- نشوء ظاهرة التنشئة الإجتماعية المناطقية والمذهبية والعرقية الضيقة التي تشجع على التقسيم وإنكار الآخر وعدم الثقة به والشك فيه وعدم الرغبة في المشاركة الإجتماعية والسياسية معه.
- ٢- تعود المواطنون على عادات سيئة نتيجة للنزوح مثل (التسول، والتخريب للممتلكات العامة).

- ٣- شيوخ حالات اللامبالاة وضعف الضوابط الإجتماعية الرسمية وغير الرسمية، فضلاً عن تفشي الأمراض النفسية والعصبية.
- ٤- بروز جيل يتسم بالجهل الأبجدي والثقافي أو نقص في العملية التربوية والتعليمية مما ينعكس على الأجيال القادمة.
- ٥- تفشي الأمراض المزمنة (كالسكر، والضغط الدموي، وأمراض القلب)، ولا سيما إن هذه الأمراض تكون إنعكاس لضغوط الحياة اليومية.
- ٦- إزدياد البطالة والفقر والحرمان، فضلاً عن تعطيل عملية التنمية وبتروها.
- ٧- التطلع إلى المجتمعات الأخرى بأنها مجتمعات حرة وإنسانية وتحترم مواطنيها، والإحساس بأن الحكومات العراقية مصدر للإذلال والإستهانة بكرامة المواطن العراقي.
- ٢-٣ واقع المنظومة التعليمية وتأثر كفاءة مخرجاتها بعمليات النزوح الداخلي في جمهورية العراق

من المعروف إن النظام التعليمي في أي بلد يوضع لكي يخدم المجتمع الذي يوجد فيه، إذ إن من وظائف النظام التعليمي الحديث في أي دولة من الدول إعداد أفراد قادرين على حل مشكلات جديدة لم يكونوا متعودين عليها بكفاءة عالية وذلك بتوظيف أدوات البحث عن المعرفة واشتقاقها من مصادرها، والتعامل مع ما تحويه من معلومات وفهمها ونقدها عن طريق ما يملكون من مهارات التعلم التي تم إكتسابها عن طريق التعليم المسبق أو الخبرة السابقة والتي تركز على التعليم الذاتي والتعلم المستمر والتعليم التعاوني والتفكير العلمي والقدرة على الإبداع والابتكار... الخ من الأمور المرتبطة بالعملية التعليمية، وعندما يصبح هذا الفرد قادراً على حل تلك المشكلات بكفاءة عالية نطلق عليه كلمة (كفي)، ومن ثم فإن النتيجة التي يتم التوصل إليها تتميز بقدر عالي من الجودة لأنها ترضي العميل الذي هو في هذه الحالة المشاهد أو الأب أو المؤسسة التي تنتظر منه هذا (علي، ٢٠١٢: ٤١٦)، لذا فالحديث عن الكفاءة التعليمية يؤكد على ضرورة مراعاة النظام التعليمي للبيئة المحلية التي تفرض متطلباتها من الخبرة والمعرفة وإحتياجاتها من القوى العاملة المؤهلة (الرشدان، ٢٠٠٨، ٢٤٣)، لقد شغل نظام التعليم في جمهورية العراق موقع الصدارة بين دول المنطقة في أثناء عقد السبعينيات ومطلع الثمانينيات من القرن الماضي، لكنه شهد انتكاسة كبيرة منذ عام 1984 نتيجة للحروب المتعاقبة والحصار الإقتصادي، إذ استنزفت مجمل موارد البلاد الطبيعية والبشرية وما نجم عنها من

آثار سلبية هائلة شملت مختلف ميادين التنمية الشاملة وبضمنها قطاع التربية والتعليم العالي، وقد أدركت القيادات العليا المتعاقبة حاجة القطاع التعليمي إلى المراجعة الجادة الشاملة لأهدافه وسبل تحقيقها، وإدارته وطرائق رفع مستوى أدائها، ولهيئاته التدريسية وبرامج رفع كفاءتها، ومناهجه وأساليب تحديثها وتقديمها وتقويمها سعيًا وراء الحد من الآثار السلبية للحروب والحصار، ولعل أبرز ما تم انجازه قبل عام 2003 هو (وثيقة إصلاح التعليم العالي في جمهورية العراق) عام 1989 لكنها لم توضع موضع التطبيق لتغير الوزير بعد انجازها، وكان مصيرها كمصير الوثائق والخطط والإستراتيجيات التي صدرت في أثناء السنوات السابقة واللاحقة (قبل عام 2003 وبعده) لأنها كانت تمثل سياسة وزير تتغير بتغيره، ولم يسبق إقرار أي منها كسياسة وطنية من قبل الحكومة العراقية بإستثناء الإستراتيجية الوطنية للتربية والتعليم العالي في جمهورية العراق للسنوات (٢٠١٢ - ٢٠٢٢) التي أتمدت رسمياً من قبل الحكومة العراقية بقرار مجلس الوزراء رقم (٣٢٣) المتخذ في جلسته رقم (٤٠) التي عقدت بتاريخ ١١/٩/٢٠١٢، وهي الإستراتيجية الوحيدة التي انبثقت من السياسة العامة للدولة، وبوشر بترجمتها إلى خطط وبرامج تمهيداً لتطبيق بنودها (العاني والنعمي، ٢٠١٣: ٢). لقد عانى التعليم الكثير بسبب ما تعرضت له الدولة العراقية من حروب وحصار وإنعدام في الأمن، مما أدى إلى تفجر حالات النزوح غير المسبوقة (سواء أكان داخلياً أم خارجياً)، ويتعرض الباحث للإحصاءات والمعلومات المنشورة من لدن وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية عن الطلبة النازحين من الجامعات وأعدادهم للعام الدراسي (٢٠١٤/٢٠١٥)، يظهر الآتي:

١- بلغ عدد الجامعات التي تقع في المحافظات التي تشهد عمليات عسكرية (٦) جامعات هي (الموصل، نكريت، الأنبار، نينوى، تلعفر، والحمدانية)، والكليات والمعاهد التابعة إلى الجامعة التقنية الشمالية (الكلية التقنية الهندسية/ الموصل، الكلية التقنية الزراعية/ الرشيدى- نينوى، الكلية التقنية الإدارية، المعهد التقني الطبي/ الدور، المعهد التقني الطبي/ الحويجة، المعهد التقني التكنولوجي/ الموصل، المعهد التقني التكنولوجي/ الحويجة، المعهد التقني التكنولوجي/ الدور، المعهد التقني الزراعي/ الموصل، المعهد التقني الإداري/ الموصل، المعهد التقني الإداري/ نينوى، المعهد التقني الإداري/ الحويجة، المعهد التقني الإداري/ الأنبار)، كما بلغ عدد طلبة هذه الجامعات (١١٣) الف طالب وطالبة موزعين على (٨٤) كلية

ومعهد، اما عدد الطلبة المقبولين مركزياً للعام الدراسي فقد بلغ (٢٠١٥/٢٠١٤) في الجامعات التي تقع في المحافظات الثلاث فقد بلغ (١٨٩٦٦) الف طالب وطالبة ويمثل جميع الطلبة المتقدمين للقبول وامكانية تسجيلهم في الجامعات التي تقع في المحافظات المستقرة أمنياً وبشكل مباشر وبحسب الضوابط، وفي حال رفض طلبات الدراسة بسبب الإختلاف بالنظام الدراسي يتم إعتبار ٢٠١٥/٢٠١٤ سنة عدم رسوب وإمكانية النظر في نقلهم وليس إستضافتهم في حال إختلاف النظام الدراسي، مع إعفاء الطلبة النازحين الملتحقين بالدراسة المسائية من القسط السنوي للعام ذاته دعماً لإكمال مشوارهم الدراسي وتخفيفاً عن كاهلهم.

٢- الجدول (١) في الأدنى يبين عدد الطلبة المستضافين في الجامعات التي تقع في المناطق الآمنة وقد بلغ عددهم (5982) طالباً وطالبة موزعين على الكليات للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤، وعلى النحو الآتي:

الجدول (١): عدد الطلبة الموزعين في المناطق الآمنة ٢٠١٥/٢٠١٤

ك	اسم الجامعة	عدد الطلبة المنضمين	عدد الطلبة نظر جامعة إلى مجموعهم الكلي
١	جامعة بغداد	١٦١٦	٢٧.٠٦
٢	الجامعة العراقية	٨٣٧	١٣.٩٩
٣	الجامعة التكنية الوسطى	٥٦٤	٩.٥٣
٤	جامعة كربلاء	٥٤٨	٩.١٦
٥	جامعة نينوى	٥٣٥	٨.٩٤
٦	جامعة بابل	٢٨٩	٤.٨٣
٧	الجامعة المستنصرية	٢٨٥	٤.٧٦
٨	جامعة الترقية	٢١٩	٣.٦٦
٩	جامعة كربلاء	١٨٧	٣.١٣
١٠	جامعة واسط	١٧١	٢.٨٦
١١	الجامعة التكنولوجية	١٦٩	٢.٨٣
١٢	جامعة الفرات الأوسط	١٥٢	٢.٥٤
١٣	التبريز	١٣٧	٢.٢٩
١٤	جامعة البصرة	١٢٩	٢.١٦
١٥	جامعة الكادمية	٦٣	١.٠٥
١٦	جامعة القاسم الخضراء	٢٦	٠.٤٣
١٧	جامعة ذي قار	٢٠	٠.٢٣
١٨	جامعة المثنى	٢٠	٠.٣٣
١٩	جامعة ميسان	١٣	٠.٠٠
٢٠	جامعة سومر	٢	٠.٠٣
	المجموع	٥٩٨٢	

من الجدول (١) في الأعلى، يؤشر للباحثة بأن جامعة بغداد قد حققت أعلى نسبة

إستضافة للطلبة النازحين من بين الجامعات المستضيفة البالغة (٢٠) جامعة، إذ بلغت (27.01)، تليها الجامعة العراقية بنسبة (13.99)، ومن ثم تتبناها كل من (الجامعة التقنية الوسطى، جامعة كركوك، جامعة ديالى) اللواتي حققن نسبة (9.43، 9.16، 8.94) على التوالي، أما بقية الجامعات والبالغ عددهم (١٥) جامعة فقد سجلت نسباً متدنية تراوحت بين (0.0 - 4.83).

٣- الجدول (٢) في الأدنى يبين الجامعات الأهلية التي استضافت الطلبة النازحين للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، وعلى النحو الآتي:

الجدول (٢): الجامعات الأهلية التي استضافت الطلبة النازحين ٢٠١٤/٢٠١٥

س	اسم الكلية التي تم التزج منها	اسم الكلية التي تم التزج اليها	عدد الطلبة النازحين		توع الدراسة
			م	ص	
١	الموصل، تكريت، الأتبان	الإمراء الجامعة	٢٥	٢٤	١
٢	الحدباء / تيتوي، المعارس/ الأتبان	الحنطة	١٠	٣	٧
٣	تقديم مياض لتكلمية	الدراسات الإحصائية الجامعة	٥	٢	٣
٤	المعازف الجامعة، الحدباء الجامعة، الموصل/كلية الصيدلة، الموصل/ كلية طب الأسنان، تكريت/ كلية طب الأسنان، الصيدلة	الرفدين الجامعة	٢٨	١٧	١١
٥	تكريت، المعارس، الحدباء	الرئيس الجامعة	١٩	١٤	٥
٦	تكريت، المعارس، الحدباء	العلاج الجامعة	٣٨	٢٩	٩
٧	محافظة الأتبان	العراق الجامعة	١	١	-
٨	الحدباء الجامعة	القارابي الجامعة	٢	٢	-
٩	المعازف الجامعة، الحدباء الجامعة	القم	٢٠	١٣	٧
١٠	الحدباء الجامعة	الثوب الجامعة	١	١	-
١١	المعازف الجامعة، الحدباء الجامعة، الفرموك الجامعة، ديالى	المأمون الجامعة	٢٢	٢٢	-
١٢	تيتوي، الأتبان	المنشغل الجامعة	٥	٥	-
١٣	الحدباء الجامعة	التور الجامعة	٧٣	٥٣	٢٠
١٤	تكريت/ طب الأسنان، الموصل / طب الأسنان، الحدباء الجامعة / الموصل	ثنية اليرموك الجامعة	١٣	١٣	-
١٥	المعازف الجامعة، الحدباء الجامعة	بغداد للعلوم الاقتصادية	١٨	١٢	٦
١٦	المعازف الجامعة، الحدباء الجامعة	مجلة الجامعة	٤٢	٣٠	١٢
١٧	الحقبة/ الموصل	الحسين الجامعة	١	١	-
١٨	المعارس/ الأتبان، الامام الجامعة / بلد، الحدباء الجامعة	مدينة العلم الجامعة	٧	٢	٥
	المجموع		٣٣٠	٢٤٤	٨٩

من الجدول (٢) في الأعلى، يظهر الآتي:

بلغ عدد الجامعات الأهلية التي استضافت الطلبة النازحين للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥ (١٨) جامعة أهلية، في حين بلغ عدد الطلبة النازحين

داخلياً (٣٣٠) طالباً قسموا على (٢٤٤) طالباً في الدراسة الصباحية و(٨٦) طالباً في الدراسة المسائية.

سجلت كلية النور الجامعة أعلى عدد تم استضافته من الطلبة والذي بلغ (٧٣) طالباً وطالبة نزحوا إليها من كلية الحدباء الجامعة، تليها كل من (كلية دجلة الجامعة، وكلية السلام الجامعة، وكلية الرافدين الجامعة)، إذ بلغ عدد الطلبة النازحين الداخليين إليها (٤٢، ٣٨، ٢٨) على التوالي، أما بقية الجامعات الأهلية فقد تراوح عدد الطلبة الذين قامت باستضافتهم من قبلها بين (٢٥-١) طالباً وطالبة.

٤- بلغ عدد الجامعات الأهلية التي لم تستقبل طلبة نازحين (١٦) جامعة للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥، هذه الجامعات هي (المنصور الجامعة، الحلة الجامعة، اصول الدين الجامعة، شط العرب الجامعة، المصطفى الجامعة، كلية صدر العراق الجامعة، كلية الباني الجامعة، كلية الشيخ الطوسي الجامعة، الكلية الإسلامية الجامعة، كلية المزايا الجامعة، كلية الفقه الجامعة، كلية الصفوة الجامعة، كلية الفراهيدي الجامعة، كلية ابن حيان الجامعة، كلية اهل البيت الجامعة و كلية الطف الجامعة).

٥- الجدول (٣) في الأدنى يعرض الجامعات التي استقبلت الطلبة النازحين بالدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٤ / ٢٠١٥، وكما يأتي:

الجدول (٣): الجامعات التي استقبلت الطلبة النازحين بالدراسات العليا ٢٠١٤ / ٢٠١٥

ت	امم الجامعة	مبلم عالى	ماجستير	دكتوراه
١	جامعة بابل	—	٢	—
٢	المجمع العربي للتحصينات الطبية	—	—	٩٢
٣	جامعة المشي	—	١	١
٤	جامعة بغداد	—	٢٢	٤
٥	الجامعة التكنولوجية	—	٨	٢
٦	جامعة ذي قار	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٧	جامعة الثورين	—	٦	١
٨	الجامعة التكنية الجنوبية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
٩	جامعة البصر	—	٢	لا يوجد
١٠	الجامعة التكنية الوسطى	—	١	—
١١	جامعة الترفة	١	٤	—
١٢	جامعة القادسية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد
	المجموع	١	٤٦	١٠٦

من الجدول (٣) في الأعلى تلاحظ الباحثة بأن إن عدد النازحين من طلبة الدكتوراه

بلغ (١٠١) طالباً وطالبة، وقد تركزت الزيادة في (المجلس العراقي للإختصاصات الطبية) إذ بلغ عدد الطلاب فيه (٩٣) طالباً وطالبة، في حين كان عددهم في الماجستير (٤٦) طالباً وطالبة، بينما كان هنالك طالب واحداً في دراسة الدبلوم العالي. على هدي ما سبق، يمكن القول بأن ظاهرة النزوح الداخلي تشكل في مضمونها أزمة حقيقية واضحة وخاصة في قطاع التعليم العالي، مما يتطلب قيام الدولة بمسؤولياتها كاملة عن طريق إيجاد علاجات جذرية لإيقاف نزيف تلك الظاهرة والنهوض بمخرجاته وحمايتها لضمان إبقاء منظومة التعليم العالي على قيد الحياة.

٣- المبحث الثالث: الجانب التطبيقي: إستطلاع وتحليل النتائج

كرست الباحثة هذا الجانب لقياس تأثير النزوح الداخلي على كفاءة مخرجات منظومة التعليم العالي في جمهورية العراق عن طريق إعداد إستبيان تألف من جزأين يمثل الجزء الأول المعلومات العامة لأفراد عينة البحث، أما الجزء الثاني فيتكون من محورين رئيسيين انتظمت تحتها (٨) فقرات لجمع البيانات من عينة عشوائية للطلبة النازحين إلى كلية الادارة والإقتصاد/الجامعة المستنصرية ولجميع المراحل للدراسة الأولية وبحجم عينة (٦٠) طالباً وطالبة، وفي ضوء ذلك جرى جمع وتحليل البيانات واختبار الفرضيات بإستعمال البرنامج الإحصائي Statistical Analysis System - SAS (2012) لدراسة تأثير العوامل المختلفة، وقورنت الفروق المعنوية بين النسب المئوية بإستعمال إختبار مربع كاي (χ^2 - Chi-square) كما استعمل إختبار T square للمفاضلة بين المتغيرات، وقد حلت النتائج إحصائياً بإستعمال مربع كاي (χ^2 - Qi) الذي يتمثل بإجراء إختبار بسيط تقوم به الباحثة لمعرفة ما إذا كان هنالك علاقة بين شئيين أو متغيرين، ويجري هذا الإختبار عن طريقة مقارنة قيمة تحدها الباحثة مسبقاً تعرف بمستوى المعنوية (الفا) بالقيمة المسماة p-Value تحسب من البيانات المتوفرة، إذ سينصح عن طريق المقارنة بين القيمتين، فيما كانت هنالك علاقة بين الاثنتين أم لا لإختبار معنويات كل المعاملات المستعملة في الدراسة عند مستوى احتمالية ٠.٠١ أو مستوى احتمالية ٠.٠٥.....وكما يتحدد وفق الآتي:-

تحليل أحوية الإستبيان:

٣-١ تحليل الجزء الخاص بالمتغيرات الوصفية لعينة البحث:

للتعرف على خصائص مفردات البحث قامت الباحثة بتحليل الجزء الأول من

الإستبيان والمتعلق بالمعلومات العامة، وقد ظهرت النتائج أدناه كالتالي:

١- صنف المجيب: الجدول (٤) في الأدنى يبين العدد والنسب المئوية للعينة المدروسة بحسب متغير صنف المجيب:

الجدول (٤): العدد والنسب المئوية للعينة بحسب متغير صنف المجيب

النسبة المئوية (%)	العدد	الصنف
٦٧,٥	٢٧	طالب
٣٢,٥	١٣	تدريسي
% ١٠٠	٤٠	المجموع
** ٩,٢٠٧	---	قيمة مربع كاي (X ²)
** (P<.٠١).		

من الجدول (٤) في الأعلى يمكن للباحثة أن تستدل من أن قيمة مربع كاي = ٩.٢٠٧ أي ان هنالك معنوية عالية تؤكد على توافق إجابات الاستبيان على وفق صنف المجيب من الطلاب والأساتذة التدريسيين بأعداد (٢٧) طالب و (١٣) أستاذ تدريسي من مجموع الـ (٤٠) مجيب وينسب مئوية ٦٧,٥%، ٣٢,٥% للطلاب والأساتذ التدريسي على التوالي، مما يؤكد عليه واقع الحال ووفق الاحصائيات إن عدد الطلبة النازحين هو أكثر نسبياً من عدد النازحين من الأساتذة التدريسيين.

٢- الفئة العمرية: الجدول (٥) في الأدنى يبين العدد والنسبة المئوية للعينة المدروسة بحسب متغير الفئة العمرية:

الجدول (٥): العدد والنسب المئوية للعينة بحسب متغير الفئة العمرية

النسبة المئوية (%)	العدد	الفئة العمرية (سنة)
٢٥,٠٠	١٠	دون ٣٠ سنة
٣٥,٠٠	١٤	٣٠-٤٠
٤٠,٠٠	١٦	أكثر من ٤٠
% ١٠٠	٤٠	المجموع
** ٦,٠٢٩	---	قيمة مربع كاي (X ²)
** (P<.٠١).		

الجدول (٥) في الأعلى يوضح ان الفئات العمرية تتراوح بين السن دون الثلاثين والاكثر من الاربعين من مجموع (٤٠) مجيب على الاستبيان من كلا الجنسين ومن كلا الصنفين المحددين في الجدولين (١,٢) اعلاه ، اذ يكون عدد الفئة العمرية دون الثلاثين هو (١٠)، ومن ٣٠ سنة لغاية سن ٤٠ عددهم (١٤)، والاكثر من سن ٤٠ العدد (١٦)، وينسب مئوية ٢٥%، ٣٥%، ٤٠% على التوالي للفئات المذكورة، وتم استخراج قيمة مربع كاي على وفق هذه الفئات مساوية لـ

٦٠.٢٩ وبمعنوية عالية جداً تؤكد علاقة الفئات العمرية بفرضية البحث وتحقيق هدفه لحل مشكلته.

٣- التحصيل الدراسي: الجدول (٦) في الأدنى يبين العدد والنسب المئوية للعينة المدروسة بحسب متغير التحصيل الدراسي:

الجدول (٦): العدد والنسب المئوية للعينة بحسب متغير التحصيل الدراسي

التحصيـل الدراسي	العدد	النسبة المئوية (%)
اعدادية	٦	١٥
دبلوم بعد الإعدادية	٩	٢٢.٥
دبلوم عالي	١١	٢٧.٥
ماجستير	٥	١٢.٥
دكتوراه	٩	٢٢.٥
المجموع	٤٠	١٠٠%
قيمة مربع كاي (χ ²)	---	** ٧.١٦٦ **

** (P<.٠٠١).

يوضح الجدول (٦) في الأعلى التحصيل الدراسي المتضمن الإعدادية، والدبلوم بعد الإعدادية، والدبلوم العالي، والماجستير، والدكتوراه، وبأعداد (٦، ٩، ١١، ٥، ٩) من مجموع (٤٠) محبب ابتداءً من الدكتوراه الى الإعدادية وينسب مئوية (١٥%، ٢٢.٥%، ٢٧.٥%، ١٢.٥%، ٢٢.٥%) ابتداءً من الإعدادية للدكتوراه، وعند استخراج قيمة مربع كاي (٧.١٦٦) ومقارنتها بالقيم الجدولية يتضح إن هنالك معنوية عالية دالة على توافق العلاقة بين المجيبين من الحاصلين على الشهادات المختلفة والمذكورة بالجدول المدرج آنفاً.

٣-٢ تحليل الجزء الخاص بأسئلة محاور الاستبيان:

سيتم في هذا القسم عرض النتائج الإحصائية الوصفية للأسئلة التي تقيس

فرضية البحث وعلى وفق محاور الاستبيان، وقد كانت النتائج كالآتي:

- ١- النزوح الداخلي: ظاهرة إجبار الأفراد على الفرار وترك المنازل ومكان الإقامة المعتادة أو الأصلية، أو الاضطرار لذلك لتفادي آثار النزاع المسلح أو
- ٢- حالات العنف المعمم أو إنتهاكات حقوق الإنسان أو الكوارث الطبيعية أو التي هي من صنع الإنسان، أي انتقال فرد ما إلى مكان آخر داخل حدود دولته بحثاً عن الأمن والسلامة والحماية:

الجدول (٧): العدد والنسب المئوية للعينة / ظاهرة الاجبار على ترك مكان الإقامة

ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	نوعاً ما	لا أتفق	لا أتفق بشدة	مربع كاي	الوزن النسبي
١	بعد ظاهرة النزوح من المؤسسات التي يواجهها المجتمع منذ زمن بعيد لاسيما النزوح الداخلي.	٩ (٢٢.٥)	١٢ (٣٠.٠)	٦ (١٥.٠)	٨ (٢٠.٠)	٥ (١٢.٥)	٧.٩١ **	٨.٨٠
٢	من مسببات النزوح الداخلي ضغط آليات الحملة وكناص المجتمع الدولي في السّام بمسؤولياته تجاه اللاجئين والنازحين.	١٨ (٤٥.٠)	٦ (١٥.٠)	٤ (١٠.٠)	٥ (١٢.٥)	٧ (١٧.٥)	٨.٦٣ **	٩.٥٣
٣	لظاهرة النزوح آثار اجتماعية وسياسية سيئة ومنها انخفاض كفاءة مخرجات التعليم ولاسيما التعليم العالي.	١٩ (٤٧.٥)	٨ (٢٠.٠)	٧ (١٧.٥)	٤ (١٠.٠)	٢ (٥.٠)	٨.٩٦ **	١٠.٥٣
٤	إن النزوح الداخلي لأعداد الأسماء التدريسين له، مما هو نطلبه.	١٦ (٤٠.٠)	١٠ (٢٥.٠)	٦ (١٥.٠)	٤ (١٠.٠)	٤ (١٠.٠)	٨.١٧ **	١٠.٠٠
	قمة T-test	--	--	--	--	--	--	١٠.٦٣

* (P<٠,٠٥)، ** (P<٠,٠١).

تبين فقرات الجدول (٧) في الأعلى الفروق المعنوية لظاهرة النزوح الداخلي والفرار من الواقع إلى المجهول، إذ أكدت النسب المتحصل عليها للفقرة الاولى التي تبين بأن ظاهرة النزوح من المؤسسات التي يواجهها المجتمع منذ زمن بعيد ولاسيما النزوح الداخلي، وكانت هنالك فروق عالية المعنوية بين النسب المتحصل عليها وبلغت أقصاها (٣٠%) لخيار اتفق واقلها بنسبة (١٢.٥%) لخيار (لا أتفق بشدة) والوزن النسبي لهذه الفقرة كمتوسط حسابي هو (٨.٨٠) على وفق مربع كاي البالغ (٧.٩١) عالي المعنوية، اما الفقرة الثانية التي تضمنت مسببات ظاهرة النزوح الداخلي كانت هنالك فروق معنوية عالية بين النسب المتحصل عليها بلغت اقصاها (٤٥%) لخيار (أتفق بشدة) واقلها (١٠%) لخيار (نوعاً ما)، وإن الوزن النسبي لهذه الفقرة بلغ (٩.٥٣) كمتوسط حسابي على وفق مربع كاي البالغ (٨.٦٣) عالي المعنوية من مجموع الفقرات، كذلك الفقرة الثالثة التي تضمنت وجود آثاراً اجتماعية سيئة مؤثرة على كفاءة مخرجات التعليم بفروق عالية المعنوية بين النسب المتحصل عليها البالغة اقصاها (٤٧.٥%) لخيار (أتفق بشدة) واقلها (٥%) لخيار (لا أتفق بشدة)، وإن الوزن النسبي لهذه الفقرة (١٠.٥٣) على وفق مربع كاي (٨.٩٦) للدلالة

على المعنوية العالية لهذه الفقرة، والفقرة الرابعة المتعلقة بأعداد النازحين من الطلبة والأساتذة التدريسيين كانت الفروق العالية المعنوية اقصاها لخييار (أنتق بشدة) وبنسبة (٤٠%) واقلها بشكل متساوي لخياري (لا أنتق) و (لا أنتق بشدة) بنسبة (١٠%) وقيمة مربع كاي (٨.١٧) عالي المعنوية، وكتحصيل حاصل لتلك النتائج تبينت الأهمية النسبية بالمرتبة الأولى للفقرة الثالثة، تليها الفقرة الرابعة، وبعدها الفقرة الثانية، وأخر مرتبة للفقرة الأولى مؤكدة الدلالة المعنوية وقيمة اختبار (١.٦٨) ضمن القيمة المعنوية (٠.٠٥).

٣- مخرجات منظومة التعليم الجامعي: تتمثل بالمعارف والمهارات كافة التي اكتسبها للقيام بدوره المستقبلي لخدمة المجتمع وتلبية إحتياجاته:

الجدول (٨): العدد والنسب المئوية للعينة وتأثيرها بظاهرة النزوح الداخلي

ت	الفقرة	اتفق بشدة	اتفق	نوعاً ما	لا اتفق	لا اتفق بشدة	مربع تاي	الوزن	المرتبة
١	تأثر مخرجات التعليم الجامعي بشكل كبير بظاهرة النزوح الداخلي	١٧ (٤٢.٥)	١٠ (٢٥.٠)	٦ (١٥.٠)	٤ (١٠.٠)	٣ (٧.٥)	٩.٧٣**	١٠.٢٣	١
٢	يتم الوصول إلى مستوى معقول من كفاءة مخرجات منظومة التعليم على الرغم من النزوح.	١٠ (٢٥.٠)	٨ (٢٠.٠)	٤ (١٠.٠)	٣ (٧.٥)	١٥ (٣٧.٥)	١١.٠٦**	٧.٦٧	٤
٣	امكانية التمييز بين المستوى التعليمي بين تدريسيي طلبة الجامعات للنازحين وغير النازحين.	١٤ (٣٥.٠)	١٢ (٣٠.٠)	١٠ (٢٥.٠)	٤ (١٠.٠)	٤ (١٠.٠)	١١.١٦**	١٠.٢٦	٧
٤	كفص كفاءة المسويك العلمية للطلبة (مخرجات التعليم الجامعي) كفاءة التدريسيين في ظل النزوح الداخلي.	١٣ (٣١.٥)	١١ (٢٧.٥)	٨ (٢٠.٠)	٦ (١٥.٠)	٤ (١٠.٠)	١١.٠٧**	٩.٨٠	٣
--	قيمة T-test	--	--	--	--	--	--	١.٨٤*	--

* (P<٠.٠٥)، ** (P<٠.٠١).

تبين فقرات الجدول (٨) في الأعلى الفروق المعنوية لمخرجات التعليم وما تم اكتسابه من مهارات على وفق كفاءة العملية التعليمية، إذ اكدت النسب المتحصل عليها للفقرة الأولى المتضمنة تأثير ظاهرة النزوح على كفاءة مخرجات التعليم، وكانت هنالك فروق عالية المعنوية بين النسب المتحصل عليها والتي بلغت اقصاها

(٤٢.٥%) لخيار (أتفق بشدة) وأقلها بنسبة (٧.٥%) لخيار (لا أتفق بشدة) والوزن النسبي لهذه الفقرة كمتوسط حسابي هو (١٠.٢٧) على وفق مربع كاي الذي بلغ (٩.٧٣) العالي المعنوية، أما الفقرة الثانية التي تضمنت الوصول للمستوى المعقول لكفاءة المخرجات التعليمية، كانت هنالك فروق معنوية عالية بين النسب المتحصل عليها بلغت اقصاها (٣٧.٥%) لخيار (لا أتفق بشدة) وأقلها (٧.٥%) لخيار (لا أتفق)، وإن الوزن النسبي لهذه الفقرة بلغ (٧.٦٧) كمتوسط حسابي على وفق مربع كاي البالغ (٨.٠٦) عالي المعنوية من مجموع الفقرات، كذلك الفقرة الثالثة التي تضمنت إن هنالك امكانية التمييز بين المستوى العلمي للطلبة والتدريسيين النازحين وغير النازحين بفروق عالية المعنوية بين النسب المتحصل عليها البالغة اقصاها (٣٥%) لخيار (أتفق بشدة) وأقلها بتساوي الخياريين (لا أتفق) و (لا أتفق بشدة) (٥%) وان الوزن النسبي لهذه الفقرة (١٠.٢٦) على وفق مربع كاي البالغ (٩.١٦) للدلالة على المعنوية العالية لهذه الفقرة، والفقرة الرابعة المتعلقة بإنعكاس مستوى كفاءة التدريسيين على كفاءة الطلبة في ظل ظروف النزوح كانت الفروق عالية المعنوية اقصاها لخيار (أتفق بشدة) ونسبة (٣٢.٥%) وأقلها لخيار (لا أتفق بشدة) بنسبة (٥.٥%) وبقيمة مربع كاي (٩.٠٧) عالي المعنوية، وكتحصيل حاصل لتلك النتائج تبينت الأهمية النسبية بإحتلال الفقرة الأولى المرتبة الأولى، تليها الفقرة الثالثة، وبعدها الفقرة الرابعة، وآخر مرتبة للفقرة الثانية مؤكدة الدلالة المعنوية وبقيمة إختبار (١.٦٨) ضمن القيمة المعنوية (٠.٠٥).

في ضوء ما سبق، وعلى وفق الدلالات اللا إيجابية المعنوية العالية المؤكدة لتوافق علاقات متغيرات البحث بتأثير ظاهرة النزوح الداخلي على مخرجات منظومة التعليم العالي وإثبات فرضية البحث بوجود فروق معنوية بين مستوى الطلبة والتدريسيين النازحين وغير النازحين.

٤- المبحث الرابع: الإستنتاجات والتوصيات

٤-١ الإستنتاجات:

- ١- تُعد ظاهرة النزوح الداخلي من أعنف الممارسات التي حصلت في الوقت الراهن والتي أثرت بوجودها سلباً على القطاعات كافة ويأتي في مقدمتها قطاع التعليم العالي، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل بنيته وتدمير مخرجاته.

- ٢- إفتقار وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية لقاعدة بيانات رصينة يمكن عن طريقها الكشف عن العدد الحقيقي للنازحين الداخليين من أساتذة تدريسيين وطلبة، مما يؤدي إلى عدم وجود إحصائية دقيقة يمكن الرجوع إليها عند وضع حلول شاملة وكذلك التخطيط للمستقبل.
- ٣- لا توجد جهة مختصة تضطلع بمسؤوليتها في تقويم مخرجات المنظومة التعليمية الناتجة عن النزوح الداخلي ومدى كفاءتها وفعاليتها باعتبار إن تلك الجهة تمثل إحدى المدخلات الأساس لصناعة المعرفة.
- ٤- إفتقار القوانين والتشريعات السائدة لنصوص توفر بين ثناياها الحماية الكافية للكفاءات العلمية والأكاديمية الفارة نتيجة العنف الطائفي والإجرامي فضلاً عن العمليات العسكرية للقوات الأجنبية التي تجتاح البلاد، مما يؤدي إلى تدمير المجتمع وإبادة حق أبنائه في الحصول على التعليم المطلوب.
- ٥- ضعف البرامج الإعلامية التي تقوم بها الدولة لمواجهة حالات النزوح الداخلي، مما يجعل الأطياف النازحة غير مطمئنة لتوجهات الدولة ومؤسساتها في هذا المجال.
- ٦- أكدت نتائج التحليل الإحصائي في الجانب التطبيقي للفقرات التي تقيس فرضية البحث توافق علاقات متغيرات البحث بتأثير ظاهرة النزوح الداخلي على مخرجات منظومة التعليم العالي وإثبات الفرضية التي جاء بها البحث.

٢-٤ التوصيات:

- ١- العمل على خلق قاعدة بيانات رصينة يمكن عن طريقها الكشف عن العدد الحقيقي للنازحين الداخليين من أساتذة تدريسيين وطلبة للحصول على إحصائية كاملة بهذا الصدد لتحقيق الأهداف المطلوبة بشكل واضح ودقيق.
- ٢- ضرورة تشكيل لجنة مختصة تتبنى آلية واضحة لتقويم ومراقبة العملية التعليمية في ظل النزوح الداخلي لقياس مدى جودة وفعالية مخرجات المنظومة التعليمية والحكم على كفاءتها.
- ٣- ضرورة إعادة صياغة القوانين السائدة بنصوص تستهدف في مضمونها توفير الحماية الكافية للكفاءات التدريسية، فضلاً عن تفعيل البروتوكولات والإتفاقيات الدولية بهذا الشأن، وبما يؤمن أداء تلك الكفاءات لرسالتها التعليمية بأعلى مراتب الجودة والفاعلية المنتظرة.

٤- العمل على افتتاح قناة فضائية تُعنى بزيادة الوعي لخطورة حمى ظاهرة النزوح على المستويات كافة، علاوةً على بيان الدور الذي تضطلع به الدولة لمناهضة هذه الظاهرة والقضاء عليها.

المصادر:

المصادر العربية:-

١- القوانين والوثائق الرسمية:

- أ- جمهورية العراق، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، إحصاءات ومعلومات عن الطلبة النازحين من الجامعات وأعدادهم للعام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥).
- ب- مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن النزوح الداخلي- الإصدار الأول، ٢٠١٠.
- ج- المملكة العربية السعودية، "دليل حالة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية"، وزارة التعليم العالي، الإدارة العامة للتخطيط والإحصاء، ٢٠١٣.

٢- الكتب:

- أ- سبتراك، رياض بدري، "تخطيط التعليم وإقتصادياته"، ط١، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠٠٨.
- ب- طرابلسية، شيراز محمد، "إدارة جودة الخدمات التعليمية والبحثية في مؤسسات التعليم العالي"، ط١، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، ٢٠١١.
- ج- العاني، طارق علي جاسم والنعمي، صلاح عبد القادر، "التعليم العالي والتنمية في العراق-الواقع. التحديات. الأفاق"، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، مكتب اليونسكو للعراق، ٢٠١٣.

٣- الدوريات والمؤتمرات:

- أ- أحمد، نافذ أيوب محمد علي، "انعكاسات العولمة على التعليم"، دراسة منشورة، جامعة القدس المفتوحة/ منطقة سلفيت التعليمية، فلسطين، بدون سنة.
- ب- أحمد، نعيمه محمد، "موامة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل: دراسة تطبيقية تحليلية"، ورقة عمل مشاركة في المؤتمر الدولي الثالث بشأن تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص، عمان- المملكة الأردنية الهاشمية، بدون سنة نشر.
- ج- حسن، أصغر عبد الرزاق، "النزوح الداخلي والسلم الإجتماعي"، دراسة مقدمة في إطار ورشة العمل الرابعة للجنة إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص في ٢٣ شباط، جامعة بيروت العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤.

- د- الرشيد، محمد الأحمد، " من معالم إستشراف المستقبل في الوطن العربي في القرن الحادي والعشرين"، رسالة الخليج العربي، العدد(٥)، السنة الثانية، ١٩٨٨.
- هـ- عبد الرحمن، علاء الدين وسليم، وسام وليم وناصر، ابتسام فائق، " تحديد معايير الجودة في مخرجات التعليم التقني الهندسي"، بحث منشور، بدون سنة نشر.
- و- العتيبي، منير بن مطني، "تحليل ملاءمة مخرجات التعليم العالي لاحتياجات سوق العمل السعودي"، بحث منشور، جامعة الملك سعود- كلية التربية/ قسم التربية، المملكة العربية السعودية، بدون سنة نشر.
- ز- علي، سيف الدين الياس حمدتو أرباب، "دور القيادات الإدارية العليا بالتعليم العالي في تطبيق نظم الجودة : دراسة تطبيقية على إدارة الجودة - جامعة شندي/ السودان"، بحث مشارك في المؤتمر العربي الدولي الثاني لضمان جودة التعليم العالي، ٢٠١٢.
- ح- علي، شرفي، "اكتساب متطلبات جودة التكوين في معاهد التربية البدنية والرياضية: دراسة مقارنة بين الطلبة المتخرجين من(النظام الكلاسيكي والنظام الجديد LMD) في جامعة مستغانم الجزائر"، بحث منشور، مجلة القادسية لعلوم التربية الرياضية، المجلد(12)، العدد(1)، ٢٠١٢.
- ط- عنبر، أسيل جبار والعمار، حنان عبدالله حسن، "مدى تأثير كفاءة مدخلات وعمليات النظام التعليمي في العراق على كفاءة مخرجاته للقضاء على البطالة: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من طلبة كلية الادارة والاقتصاد- الجامعة المستنصرية"، بحث مشارك في المؤتمر العلمي الأول المنعقد في جامعة النهدين/ كلية إقتصاديات الأعمال تحت شعار(نحو موائمة مخرجات التخصصات الإدارية والإقتصادية لمتطلبات سوق العمل)، بغداد- جمهورية العراق، ٢٠١٥.
- ي- القرقي، محمود "آلية تطوير البرامج التعليمية ودور البحث العلمي"، دراسة مقدمة في إطار ورشة العمل الرابعة للجنة إعادة تنظيم التعليم العالي الخاص في ٢٣ شباط، جامعة بيروت العربية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٤.
- ك- قطناني، خالد وعويس، خالد، "مدى ملائمة مناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العمانية لمتطلبات سوق العمل في ظل تداعيات الازمة المالية"، بحث منشور، مسقط- عمان، بدون سنة نشر.
- ل- كالينبرغر، جاكوب، "استجابة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للنزوح الداخلي: مواطن القوة والتحديات والمعوقات"، دراسة منشورة، مختارات من المجلة الدولية للصليب الأحمر، المجلد(91)، العدد (٨٧٥) سبتمبر/أيلول، ٢٠٠٩.

م- الهيتي، رباح مجيد، "النازحون والسلم الاجتماعي"، بحث مشارك في ورشة العمل المنعقدة في بيت الحكمة/ قسم الدراسات الاجتماعية بالتعاون مع مركز النهريين للدراسات الاستراتيجية بعنوان ((النزوح والسلم الاجتماعي))، بغداد- جمهورية العراق، ٢٠١٥.

٤- البحوث والأطاريح والرسائل الجامعية:

الربيعي، محمود داود، "تقويم كفايات تدريسي كلية التربية الرياضية جامعته بابل وفق منظور إدارة الجودة من وجهة نظر طلبتهم"، بحث منشور، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ جامعة بابل- كلية التربية الرياضية، جمهورية العراق، ٢٠١٠.

٥- المواقع من شبكة الإنترنت:

أ- الألويسي، تيسير عبد الجبار، "حول البنية الديموغرافية للبلاد في ضوء عمليات النزوح واللجوء المتفاقمة" دراسة منشورة على موقع الواح سومرية معاصرة (<http://www.somerian-slates.com>).

ب- الألويسي، تيسير عبد الجبار، "حول هجرة العقول العلمية خارج الوطن" دراسة منشورة على موقع الواح سومرية معاصرة (<http://www.somerian-slates.com>).

ج- غوسينغ، انجيلا، "الأشخاص النازحون داخليا في مواجهة التحديات"، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ICRC، ٢٠٠٩.

د- موقع الموسوعة الحرة ويكيبيديا (<https://ar.wikipedia.org/wiki>).

<https://www.icrc.org/ara/resources/documents/interview/displacement-interview-121109.htm>

٥ المصادر الاجنبية:-

- 1- National Institute For Community Innovation, "E-Learning for Educators," cop .Right by National Staff Development Concl 2001
- 2- -SAS., "Statistical Analysis System", User's Guide, Statistical, Version 9.1th ed. SAS. Inst. Inc. Cary, N.C. USA,2012.
- 3-W. Ryan ,C. Micheal ,E-Learning Companion, A students guide to online success, A